«فريق الأسلحة الكيماوية» يبدأ تحقيقات في دمشق

سوريا: مقتل 11 مدنياً واستهداف مستشفى في قصف جوي

تضرر مستشفى جراء القصف في إدلب السورية

أحد العاملين يعاين مكان إحدى التفجيرات في سوريا

عواصم – «وكالات»: قتل 11 مدنياً بينهم أربعة أطفال على الأقل، الأربعاء، في قصف جوي في شمال غرب سوريا أدى إلى خروج مستشفى عن الخدمة، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتتعرّض منطقة إدلب ومناطق محاذية، تؤوي نحو 3 ملايين نسمة، لتصعيد عسكري لقوات النظام وحليفتها روسيا منذ أكثر من شهرين، يترافق مع معارك عنيفة تتركز في ريف حماة الشمالي.

وأحصى المرصد السوري «مقتل ثلاثة مدنيين بينهم طفل في قصف طال مستشفى جسر الشغور» في ريف إدلب الغربي، كما قتل «أربعة مدنيين آخرين بينهم طفلان في ضربات» استهدفت أحياء في محيط المستشفى.

وقال مدير المشفى بسام الخطيب: «تعرضنا اليوم، عند حوالي الساعة التاسعة والنصف، لضربتين صاروخيتين ما أدى لخروج المستشفى عن الخدمة بسبب إصابة المولدات كاملة»، مشيراً إلى أنه «المستشفى الوحيد الذي يخدم منطقة جسر الشغور والقرى المحيطة بها».

وأشار إلى أنه تم نقل القتلى والجرحى إلى مستشفى آخر نتيجة عدم القدرة على تقديم الاسعافات لهم.

وشاهد مراسل لفرانس برس في مستشفى جسر الشغور ثلاثة مولدات على الأقل طالتها الأضرار وتوقفت عن العمل، فضلاً عن سيارة اسعاف ملأتها آثار الشظايا.

وفي ريف إدلب الجنوبي، أحصى المرصد مقتل أربعة مدنيين، بينهم طفلة، في قصف «روسي استهدف تجمعاً للنازحين» قرب بلدة معرة حرمة.

وتمسك هيئة تحرير الشام «جبهة النصرة سابقاً» بزمام الأمور إدارياً وعسكرياً في المحافظة التي تتواجد فيها أيضاً فصائل إسلامية ومقاتلة أقل نفوذاً.

وقتل منذ نهاية أبريل أكثر من 550 مدنياً جراء الغارات والقصف السوري والروسي، وفق حصيلة للمرصد.

كما أجبر التصعيد نحو 330 ألف شخص على الهرب من منازلهم وفق الأمم المتحدة.

وألحق القصف والغارات منذ نهاية أبريل أضراراً بأكثر من 25 مرفقاً طبياً على الأقل و45 مدرسة في ريفي إدلب الجنوبي وحماة الشمالي.

وتشهد سوريا تراجعاً دامياً نسبي منذ اندلاعه في العام 2011 بمقتل أكثر من 370 ألف شخص وأحدث دماراً هائلاً في البنى التحتية وأدى الى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

من جهة أخرى ذكرت مصادر مطلعة لرويترز أن فريقاً جديداً شكلته منظمة حظر الأسلحة الكيماوية لتحديد الجهة التي استخدمت ذخائر محظورة في سوريا سيحقق في أنباء عن وقوع تسعة هجمات خلال الحرب الدائرة هناك منها هجمات في مدينة دوما.

وتأسست منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في عام 1997 كهيئة تقنية لتنفيذ معاهدة عالمية لمنع انتشار الأسلحة، واقتصر تكليفها حتى الآن على تحديد إن كانت هجمات بالأسلحة الكيماوية وقعت أم لا وليس على تحديد الجهة التي نفذت تلك الهجمات.

وفي يونيو الماضي شكلت الدول الأعضاء بالمنظمة فريقاً للتحقيق وتحديد الهوية خلال جلسة خاصة في خطوة أثارت انقسامات سياسية كبيرة داخل المنظمة المدعومة من الأمم المتحدة.

وحددت المنظمة حالياً الأماكن التي ستجري فيها أول تحقيقاتها خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وأيدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الاقتراح الذي قادته بريطانيا لتشكيل الفريق المؤلف من عشرة أعضاء في حين عارضته روسيا وإيران وسوريا وحلفاؤهم.

وقال رئيس منظمة حظر الأسلحة الكيماوية فيرناندو أرياس في تعليقات للدول الأعضاء نشرت الشهر الماضي إن سوريا ترفض إصدار تأشيرات دخول لأعضاء الفريق أو تزويده بالوثائق المطلوبة.

ووردت تقارير عن سقوط عشرات القتلى في السابع من أبريل (نيسان) عام 2018 بعد هجوم على مدينة دوما التي كانت خاضعة آنذاك لسيطرة المعارضة المسلحة لكن القوات الموالية للحكومة كانت تحاصرها.

وألقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالمسؤولية في الهجوم على القوات السورية وشن هجمات بالصواريخ على أهداف للحكومة السورية بعد ذلك بأسبوع في خطوة ساندتها فرنسا وبريطانيا.

وتنفي حكومة الرئيس السوري بشار الأسد وروسيا الداعم العسكري لها استخدام أسلحة كيماوية وتتهم المعارضة المسلحة بتنفيذ الهجوم لتوريط القوات السورية.

ولم يرد ممثل لروسيا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في لاهاي على طلبات للتعليق.

وانضمت سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيماوية في عام 2013 ووافقت على الخضوع لتفتيش منظمة حظر الأسلحة الكيماوية وتجنب العمل العسكري الذي هدد به الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.

وفي إطار اتفاق جرى التوصل إليه بوساطة روسيا تعهدت دمشق بتدمير أسلحتها الكيماوية بالكامل لكن الهجمات التي نفذت بأسلحة محظورة كانت على نطاق واسع وبشكل منهجي خلال الحرب السورية التي بدأت في 2011.

ونفذت آلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية مهمة تحديد المسؤولية عن الهجمات بالأسلحة الكيماوية لكن روسيا استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد قرار لتمديد تفويض الآلية إلى ما بعد نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2017.

وبركز الفريق الجديد لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية على مواقع الهجمات الكيماوية التي لم تحدد آلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية هوية منفذي الهجمات فيها والتي تعود إلى عام 2015.

وخلصت آلية التحقيق في سلسلة تقارير منذ ذلك الحين إلى أن الجيش السوري استخدم غاز الأعصاب السارين والكلور كسلاحين في حين استخدم تنظيم داعش المتشدد غاز الخردل في ساحة القتال.

وتوصلت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في تقرير في الأول من مارس (آذار) إلى وقوع هجوم بالأسلحة الكيماوية في دوما وإنه كان على الأرجح بالكلور. ولم تحدد الجهة المسؤولة عن الهجوم.

ولم تكشف سوريا بعد عن برنامجها من الأسلحة الكيماوية أو تفسر السبب في اكتشاف المحققين المستمر لآثار غاز الأعصاب أو موادها الكيماوية في مواقع متعددة.

واعترفت سوريا بعد أكثر من خمسة أعوام بأنها أجرت أنشطة تتعلق بالبحث والتطوير على غاز الأعصاب وهو الأمر الذي لم تعترف قط به.

وقالت سفيرة كندا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية سابين نولت للمشاركين في اجتماعات المنظمة في لاهاي هذا الأسبوع «يضاف هذا إلى الأدلة المتزايدة عن تصريحات سوريا الكاذبة عمدا وتدمير الأدلة المحتملة والمخاوف من احتمال مواصلة سوريا حيازة» مكونات كيماوية محظورة.

وأضافت «استمرار حيازة سوريا لهذه المواد الكيماوية سوريا يضفي مصداقية إضافية على الاتهامات الحالية باستخدامها من قبل النظام».

من ناحية أخرى أعلنت دمشق الأربعاء للمرة الأولى إحراز «تقدم كبير» نحو تشكيل لجنة دستورية تعمل الأمم المتحدة على تأليفها، وفق ما أفادت وزارة الخارجية السورية الأربعاء إثر محادثات بين وزير الخارجية وليد المعلم والمبعوث الأممي غير بيدرسون.

وأفادت الخارجية في بيان نشرته على صفحتها على موقع فيس بوك إثر اللقاء عن «تحقيق تقدم كبير والاقتراب من انجاز اتفاق لجنة مناقشة الدستور».

البرلمان التونسي يفشل مجدداً في انتخاب أعضاء في المحكمة الدستورية

البرلمان التونسي

تونس – «وكالات»: فشل البرلمان التونسي الأربعاء مجددا في انتخاب اعضاء في المحكمة الدستورية التي نص عليها الدستور، بسبب عدم التوافق بين الكتل البرلمانية.

وباشر النواب الـ217 صباح الأربعاء انتخاب المرشحين لعضوية المحكمة الدستورية، لكن لم يتمكن أي منهم من الحصول على 145 صوتا وهو العدد اللازم الذي ينص عليه الدستور التونسي.

وازدادت المطالبات بتشكيل هذه المحكمة في تونس عقب تعرض الرئيس الباجي قائد السبسي (92 عاما) نهاية شهر يونيو الفائت «لوعكة صحية حادة» نقل إثرها إلى المستشفى للعلاج.

تضم الهيئة وجوبا 12 عضواً ويجب أن يتمتع كل فرد بخبرة لا تقل عن عشرين عاما وأن يكون ثلاثة أرباعهم من المتخصصين في القانون.

ويعين رئيس الجمهورية أربعة اعضاء والمجلس الأعلى للقضاء اربعة آخرين.

وبواجه البرلمان منذ العام 2014 صعوبات في استكمال انتخاب ثلاثة اعضاء باقين بسبب غياب التوافق على المرشحين ولم يتمكن سوى من انتخاب القاضية روضة الورسيغني في جلسة عامة في مارس 2018.

كما لم يتمكن النواب في جلسة عقدت في ابريل الفائت من استكمال الانتخاب.

ومن المنتظر أن يجتمع مكتب البرلمان الخميس ليحدد موعدا لجلسة مقبلة.

ويقول الخبير في القانون الدستوري والرئيس الأسبق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات شفيق صرصار لفرانس برس إن هذه الهيئة التي يطالب المجتمع المدني بتشكيلها تعتبر «مفتاح الحل في نظام الدولة».

ويوضح أنها أيضاً «حارس الدستور وسلطة رقابة على تطبيق الدستور، إذ ستراقب بذلك الجانب التنفيذي والتشريعي معاً».

وينص الفصل 120 من الدستور التونسي على أن المحكمة الدستورية «تختص دون سواها بمراقبة دستورية مشاريع القوانين بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو ثلاثين عضواً من أعضاء مجلس نواب الشعب». كما تنظر في المعاهدات الدولية وتطبيق قانون حال الطوارئ.

إلى ذلك، «تلعب دوراً ليس فقط في مراقبة دستورية القوانين ولكن أيضا في الاستقرار السياسي في البلاد لأنها هي التي تعلن عن الشغور في منصب رئاسة الجمهورية».

وأطلقت منظمة «البوصلة» المتخصصة والتي تتابع من قرب أعمال البرلمان، في الخامس من يوليو (تموز) حملة تطالب فيها بتشكيل المحكمة الدستورية «اليوم قبل الغد» و«الضغط» على النواب لاستكمال انتخاب باقي الأعضاء.

ويرى صرصار أن البطء في عدم تشكيل المحكمة يعود إلى السياسيين والأحزاب الممثلة في السلطة «لأنهم يخشون أن تحد هذه المحكمة من سلطتهم». لافتا إلى أن الكتل البرلمانية تريد «أعضاء مستقلين وليس حلفاء لأحزاب سياسيين».

الاحتلال يقر بناء 216 وحدة استيطانية جنوب القدس

اشتية: إسرائيل تدمر حل الدولتين

مستوطنة إسرائيلية في محيط مدينة القدس المحتلة

عواصم – «وكالات»: قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، إن إسرائيل «تدمر» حل الدولتين، وأي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية من خلال استمرارها في مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني.

وطالب اشتية في بيان عقب لقائه في رام الله، وفداً من الاتحاد العام لنقابات عمال كندا، حكومة أونتاوا وكافة الدول التي تدعم حل الدولتين بالاعتراف بدولة فلسطين، كرد على ممارسات إسرائيل، مشددا على أن الفلسطينيين «يحاربون لإنهاء الاحتلال والعيش بكرامة، في ظل الدولة المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس».

من جهته، جدد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، في بيان عقب لقائه وفداً برلمانيا من مجلس العموم البريطاني وتيكولاي ميلادينوف مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط كل على حدة، التأكيد على الرفض الفلسطيني لأي وساطة أمريكية بعملية السلام.

وقال عريقات إنه «عندما يصبح هدف الذين يدعون أنهم يعملون لتحقيق السلام تدمير القانون الدولي والشرعية الدولية وأسس وركائز العدالة والتوازن والشمولية عبر خلط الأوراق والضغوط والابتزاز، فإن ذلك يعني الابتعاد عن السلام وإعداد الأرضية للتطرف».

وأضاف عريقات أن «من يدعم الاستيطان والاحتلال والضم وجرائم الحرب لا يمكن أن يكون مؤهلاً للوساطة أو الشراكة في أي عملية سلام».

ودعا عريقات دول العالم للاصطفاف مع القانون الدولي والشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ويعلن بصوت مرتفع أن السلام يتحقق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية لتعيش بأمن وسلام الى جانب دولة إسرائيل.

في سياق متصل، أدانت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حنان عشراوي «التصعيد الاستيطاني الخطير في القدس وضواحيها، بما في ذلك تهجير عائلة فلسطينية من منزلها في سلوان وتسليمه لجمعية استيطانية متطرفة».

وقالت عشراوي إن إسرائيل «تمارس سياسة التطهير العرقي الممنهج ضد الفلسطينيين في القدس، التي تشمل التهجير ومصادرة الممتلكات وسياسة الإفقار والحصار الاقتصادي التي تترجم في ممارسات يومية ضد المقدسيين».

وأضافت عشراوي «بالإضافة إلى تهجير المقدسيين ومصادرة ممتلكاتهم، إسرائيل الآن تريد هدم المنازل في أحياء مثل وادي الحمص في صور باهر حتى تحافظ على منظومة جدار الضم والتوسع الذي تم بناؤه بشكل غير شرعي في القدس وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة».

وحذرت المسؤولة الفلسطينية من نتائج هذه الإجراءات ودعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والسياسية تجاه القدس.

من جهته قال مبعوث الرئيس الأمريكي للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، جيسون غرينبلات، إن الإدارة الأمريكية «مسهّل» لعملية السلام، وليست وسيطاً، ولا تملك عصا سحرية لإيجاد الحل.

وأكد غرينبلات، في مقابلة مع قناة «العربية»، أن الإدارة الأمريكية ستقدم خطة السلام إلى الجانبين وستستمع لردهما وملاحظاتهما عليها.

ودعا غرينبلات، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، للعودة لطاولة المفاوضات دون شروط، وقال إن «الإدارة الأمريكية ملتزمة بعرض الخطة السياسية إلى جانب الخطة الاقتصادية، لأن الاثنتين تكملان بعضهما».

وأشار إلى أن على الفلسطينيين والإسرائيليين النظر إلى الخطة الأمريكية عند تقديمها ودراستها، منطلقا للتفاوض.

وأضاف غرينبلات، أن الخطة الاقتصادية لن تنجح إذا لم تكن هناك خطة سياسية يتفق عليها الفلسطينيون والإسرائيليون.

وكان تقرير إسرائيلي، قال إن «القيادة الفلسطينية تعيد التفكير الآن في صفقة القرن، وأرسلت رسائل ناعمة للبيت الأبيض بهذا الخصوص».

من ناحية أخرى قالت مصادر فلسطينية الأربعاء، إن «لجنة التخطيط والبناء في القدس المحتلة»، وافقت على بناء برجين من 18 طابقاً في «حي جيلو» الاستيطاني جنوب القدس المحتلة.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا»، عن القناة «12» العبرية، أن اللجنة وافقت على «بناء 216 وحدة سكنية لاستقطاب المستوطنين الشباب، للسكن في البرجين».

من جانب آخر أزالت الشرطة الإسرائيلية مساء الأربعاء النصب التذكاري للاستشهادي الفلسطيني محمد عبيد، في قريته العيساوية شمالي القدس.

وقال رئيس الوزراء الإحتلال الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، إن الشرطة قامت وبالتنسيق مع قوات الأمن بإزالة هذا النصب، موضحا إنه لن يسمح بوجود على الإطلاق بالقدس.

واستشهد عبيد أثناء التظاهرات التي شهدتها القدس والكثير من المناطق الفلسطينية احتجاجا على سياسات الاحتلال.

■ نتنياهو: لا نعتزم إخلاء مستوطنات الضفة الغربية في أي خطة سلام

من ناحية أخرى قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مساء الأربعاء، إن إسرائيل لا تنوي إخلاء أي مستوطنات بالضفة الغربية في أي خطة سلام.

وقال نتنياهو وهو يقف تحت الأضواء المبهرة في مسرح مؤقت أقيم على قطعة أرض فضاء في مستوطنة ريفافا في الضفة الغربية: «لن أسمح باقتلاع أي مستوطنة أو أي مستوطن»، بحسب صحيفة «جيروزاليم بوست» على موقعها الإلكتروني.

وأضاف «لقد تخلصنا من كل هذا الغباء»، حيث تعهد بعدم «تكرار أخطاء الماضي» بالموافقة على أي خطة إخلاء، مثلما حدث في فك الارتباط في عام 2005 الذي تم فيه تدمير 25 مستوطنة، منها أربع في الضفة الغربية و 21 في غزة.

وتابع «انظروا ما فعلته في الجولان. انظروا ماذا فعلت في القدس، وهناك المزيد في المستقبل».

كما وعد بأن ينص أي اتفاق سلام في المستقبل على أن يواصل الجيش الإسرائيلي عمله في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك وادي الأردن.

وقال يوسي داجان رئيس مجلس (السامرة) الإقليمي «هذا هو الوقت المناسب لتطبيق السيادة على الضفة الغربية». ودعا إلى مليون شخص للعيش في الضفة الغربية، وحث نتانياهو على السماح بإنشاء مستوطنات جديدة لتحقيق هذا الهدف.

كان نتنياهو، أعلن في شهر أبريل إنه أطلع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وفريقه، على نيته ضم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى إسرائيل.